خلال ندوة "كويت المستقبل" التي أقيمت في الجهراء مساء أمس الأول

الدقباسي: الواقع الكويتي لن يتغير إلا بإرادة شعبية تستكمل مسيرة الحراك

شدد النائب السابق علي الدقباسي على أن واقع الكويت الذي شهدته خلال المرحلة الماضية لن يتغير إلا إذا كانت هناك إرادة شعبية تستكمل مسيرة الحراك الشعبي الذي حرك المياه الراكدة ودفعنا إلى المسار الجديد الذي نعيشه الآن، مشيرا إلى أن هناك ارتفاعا كبيرا في مؤشرات الفساد، فالفساد و«القبيضة» ليسوا في مجلس الأمة فقط وإنما في معظم مؤسسات الدولة.

وأكد الدقباسي في الندوة التي أقيمت أول من أمس وجمعته مع النائب السابق محمد الخليفة وحملت عنوان الكويت المستقبل، أهمية أن تكون هناك إرادة شعبية تتطلب فرض سياسات وقوانين تعبر بنا إلى مستقبل مزهر والدفع بعناصر وطنية من خلال صناديق الاقتراع تكون قادرة على التصدي للفساد.

وقال الدقباسي إن هذه الأيام هي أيام الشورى وإن أي حديث عن المستقبل هو حديث عن الأمل، إلا أن الحديث عن المستقبل لا يمكن أن يتجاوز استخلاص العبر من الماضي وإلا يكون بلا قيمة، فالأمم صاحبة التاريخ ستستخلص العبر من تاريخها.

واستذكر الدقباسي بكل خير الرجال العمالقة الذين صاغوا الدستور وضمنوا من خلاله حقوق الإنسان واستقرار الدولة والحريات والديموقراطية، مشيرا إلى أن معظم مؤسسات الدولة أنشئت في فترة الازدهار في الستينيات والسبعينيات.

وأضاف «أما حاضرنا اليوم فلا حاجة لأن يخبركم أحد بأنه مضطرب، وأنه خلال 5 سنوات متعاقبة تعاقبت خلالهم حكومات ومجالس عاشت الكويت حالة من عدم الاستقرار، ورغم هذا كله مازلنا مكانك راوح، صحيح أن هناك عواطف ورغبة في الإصلاح وشعارات رنانة، لكن واقعيا لا يوجد إنجاز يذكر».

واشار الدقباسي إلى أن هناك ارتفاعا كبيرا في مؤشرات الفساد، فالفساد والقبيضة ليسوا في مجلس الأمة فقط وإنما في معظم مؤسسات الدولة، ولا أدل على ذلك من الكم الكبير لقضايا المواطنين لدى المحكمة الإدارية للتظلم من الظلم الواقع عليهم وآخر عهدنا بذلك قضية تعيينات محامي الفتوى والتشريع.

وبين أن البلاد لم تشهد من قبل خروج الناس للساحات العامة كما رأينا في ساحات الإرادة والصفاة وقصر العدل، وما قام به رجال الجمارك والقانونيون، مؤكدا أن الناس بدأت تتدافع إلى الساحات العامة في محاولة للاحتجاج على الوضع القائم بعد أن يئست من الاستجابة لمطالبهم بإصلاح الأوضاع.

وقال الدقباسي إن واقع الخدمات المتردي أرهق الجميع، فهناك كبار في السن ومتقاعدون أرهقتهم مصاريف دراسة أولادهم فضلا عن تحمل الشباب مشاق المعاناة لاستكمال تعليمهم، وذلك لأن مجلس الأمة كان ممنوعا عليه أن يعمل أو يقدم شيئا للبلد، مشيرا إلى أن هناك ترديا في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، وكل خطط الحكومة عبارة عن وعود لإيجاد حلول للمشاكل، ومنذ 5 سنوات نستمع الى هذه الوعود دون جدوى، والأرقام تؤكد تصاعد المشاكل على مختلف الأصعدة سواء فيما يتعلق بالوضع الصحي أو التعليمي أو الوظيفي حيث تزداد معدلات البطالة من خلال ألوف العاطلين.

وشدد على أن الإصلاح الحقيقي لن يحدث في حال استمرت الأوضاع على ما كانت عليه في المرحلة السابقة، ولا أدل على ذلك من فشل المجلس حتى في عقد جلسة من أجل التعليم وهي القضية التي لا خلاف على أهميتها، في ظل عجز الجامعة عن قبول الطلبة المتفوقين من أبنائنا، ومع ذلك عجزت السلطتان عن مناقشة ملف لا خلاف عليه.

واعتبر الدقباسي ان الحديث عن البرنامج الانتخابي وإمكانية أن يكون هناك مرشح قادر على تقديم الحلول السريعة للمشاكل هو إفراط في التفاؤل، مؤكدا انه إذا استمر النهج نفسه في إدارة مرافق الدولة ومؤسساتها فسنواجه بطوفان من المشاكل التي ستنعكس على الأسرة الكويتية.

وبين أن خروج الناس لساحة الإرادة جاء تعبيرا عن رفض هذا الواقع الذي لن يتغير إلا إذا توافرت إرادة شعبية حقيقية عبر الدفع بعناصر وطنية من خلال صناديق اقتراع تكون قادرة على التصدي للفساد، ولدى الأمل في أن الكويت مقبلة على خير.

وشدد الدقباسي على ضرورة حسن اختيار الناخب للمرشح الذي سيصوت له مشيدا بحكمة صاحب السمو الأمير الذي دفع البلد نحو انتخابات جديدة وحكومة ورئيس جديدين، والمجلس الجديد هو اختيار الناخبين ويجب أن يكون التصويت لمصلحة بلادنا التي هي بحاجة إلى حفظ مؤسساتها لإنقاذ ما تبقى من الإدارة الحكومية المتهالكة.

وتابع «بلادنا بحاجة إلى نواب لا يسعون لتضخيم أرصدتهم ومصالحهم الشخصية وإنما بحاجة لمن يسعى إلى مصلحة الوطن الذي يقسم النائب على حماية مصالحه والذود عنه وعن الدستور في قسمه الدستوري أمام المجلس» مشيرا إلى أن هناك من فرط في ملف الحريات ومصالح الشعب وأمواله خلافا للقسم، ونتمنى مجلسا قادرا على وضع أرضية صلبة للتعامل، ولن يتأتى ذلك الا عبر صناديق الاقتراع وليس بالتمنيات والأحلام.

وشدد على انه إذا جاءت حكومة بنفس الشكل السابق تعتمد على المحاصصة والترضيات فسنعود إلى الوراء مجددا، فنحن نريد وزراء أصحاب رؤية وقرار وليسوا موظفين كبارا، مشيرا إلى أن فقدان الحكومة للرؤية يعني نذيرا خطيرا وقفزا نحو المجهول.

وقال الدقباسي «نحن لا نجامل، ولن نفرط في مصلحة المواطنين، رغم ما مورس من ضغط علينا ومحاولات لإسقاطنا في الانتخابات، إلا أن شعورنا برعاية الله ثم حق الشعب علينا كان يدفعنا للمضي قدما على درب من سبقنا من النواب الشرفاء وبعض الوزراء أيضا في الدفاع عن حرياتنا».

وبين أننا لن نصل إلى مستقبلنا الذي نريد إذا شكلت الحكومة بنفس النهج السابق وإذا لم يخرج لنا نواب مهتمون بمصالح الوطن وليس مصالحهم الشخصية، داعيا إلى التصويت للبلد الذي يستحق أفضل ما لدينا، ونحن لا نتحدث تكسبا، فإذا رأيتم القدرة والكفاءة في شخصي فاطلب منكم الدعم وإذا رأيتم من هو أفضل مني فامنحوه الثقة لأنه مكسب لأسرتي وبلدي.

ولفت إلى أن الانتخابات أرقام والديموقراطية نظام ليس إلهيا، والفائز فيه من يملك الأغلبية، وأنتم من يصنع النتيجة عبر الصناديق، لذلك فالمسؤولية عليكم كبيرة، والجميع لديه القدرة على تقييم المواقف واستدعاء مواقف النواب السابقين بكل سهولة للحكم عليهم وعلى مواقفهم. وأكد الدقباسي انه لا يوجد من يملك تقديم حلول سريعة وعاجلة لمشاكل الكويت فنحن نحتاج إلى إرادة شعبية، ونشعر بأن البلد مقبل على خير، فلقد رأيت إصرار الشباب في الساحات والأمل في عيون الجميع، مضيفا «مجلسنا فشل في التصدي لقضايا الفساد وبحث قضايا محل إجماع، لكن نجحت الإرادة الشعبية في تحريك المياه الراكدة، وعلينا أن نستكمل هذه الإرادة ونزينها في صناديق الاقتراع».

وحذر الدقباسي من خطورة اليأس وتدني نسبة التصويت في الانتخابات كما كان الحال في انتخابات مجلس 2009 مقارنة بنسبة تصويت مجلس 2008، معربا عن قلقه من هذا الأمر «فيجب الإقبال الكثيف على التصويت ليس من اجل أحد وانما من أجل الكويت، ويجب أن تكون هناك إرادة شعبية تطلب فرض سياسات وقوانين تعبر بنا إلى مستقبل مزهر».

وأضاف «في مجلس 2006 عندما طرح موضوع الدوائر الخمس كان 99٪ منه مع نظام الخمس، وأنا من ضمنهم كنت أريدها خمسا لأنها ستكبر الدوائر لكني أصررت على رأيي لأن الخمس دوائر الحالية لا تحقق العدالة وهذا الكلام قلته وموثق»، مؤكدا ان أي قانون لن ينجح ما لم يكن عادلا ومنصفا، ومن دافع عن الدوائر الخمس من النواب دافع بغاية نبيلة والكل اجتهد، ولكننا اليوم أمام مرحلة تاريخية وعلينا الدفع باتجاه المشاركة العالية في التصويت في الانتخابات.

من جهته، قال النائب السابق محمد الخليفة إن مستقبل الكويت هو همنا جميعا بكل فئاتنا ومكوناتنا لأن مستقبل «ديرتنا» هو مستقبلنا، مستذكرا المقولة الخالدة «نحن زائلون والكويت باقية».

وأشار إلى أن هناك من ضحى بحياته من أجل الكويت الوطن الذي علينا أن نحافظ عليه بعد ما رأينا من تجاوز على المال العام وأخلاقيات المجتمع وضرب الوحدة الوطنية حتى انتفض الشعب من خلال الندوات والحشود التي تجمعت في ساحة الإرادة إلى أن أسقطت الحكومة.

وشدد الخليفة على ضرورة وضع الكويت نصب أعيننا عند التصويت، ولقد لمسنا حرص المواطن على اختيار من يمثل الكويت تمثيلا صحيحا، مؤكدا أن مستقبل الكويت أمانة وضعها صاحب السمو الأمير في رقبة الناخبين بعد قرار سموه بحل مجلس الأمة. وقال إن وعي الناخب سيأتي بأعضاء حريصين على مصلحة الكويت وغير ملوثين بالمناقصات وما شابه، ليخرج مجلس قوي، مشددا على ضرورة أن يكون هناك في المقابل حكومة قوية، فالكويت تأخرت كثيرا رغم الوفرة النفطية التي لا نعرف أين تذهب، فالإمارات تنتج نفس الكمية من النفط تقريبا لكننا نرى ذلك في المشاريع والبنى التحتية والمستشفيات، فأين ذلك في الكويت؟ وأضاف الخليفة «لقد كانوا سائرين نحو تعليق الدستور، لكن أهل الكويت منعوا هؤلاء «الشريرين» من الوصول إلى أهدافهم» مطالبا أن تكون هناك حكومة بنهج جديد ووزراء يطبقون القانون ولا يخافون، ونرفض أن يطبق القانون على «ناس وناس». واستغرب اختيار ضباط الشرطة والجيش وفق مبدأ الواسطة فيما يجب أن يكون الاختيار حسب الكفاءة، معربا عن ثقته من صحة اختيار المواطنين في الانتخابات المقبلة «لاسيما بعد رؤيتي لردود الفعل خلال زيارتي للديوانيات والتجمعات ومتابعتي لـ «تويتر»، ونحن نريد ديموقراطية يفتخر بها الجميع.

● هاني الظفيري

علي الدقباسي متحدثا خلال الندوة

محمد الخليفة مخاطبا الحضور (سعود سالم)

الخليفة: هناك من تجاوز على المال العام وأخلاقيات المجتمع وضرب الوحدة الوطنية حتى انتفض الشعب

جانب من الحضور في الندوة

المركز أطلق أول تقاريره النوعية المتعلقة بمسار العملية الانتخابية في البلاد

«اتجاهات»: الانتخابات الكويتية قوتها التصويتية من أعلى المعدلات عربياً

أطلق مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يترأسه «خالد المضاحكة» اول تقاريره النوعية المتعلقة بمسار العملية الانتخابية في البلاد، وخصص تقريره الاول عن المحددات الحاكمة للمشاركة السياسية، ترشيحا وانتخابا، في انتخابات مجلس الامة الماضية حيث تعد الانتخابات سواء كانت بلدية او برلمانية من المرتكزات الاساسية للتحول نحو الديموقراطية، باعتبار ان الانتخابات الدورية النزيهة هي احدى وسائل المشاركة السياسية.

واوضح «اتجاهات» ان المشاركة في الانتخابات البرلمانية الكويتية تعد اداة لحسم المتناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، ومحاسبة شاغل السلطة «سواء في الوزارة او البرلمان» بشكل دوري، وأيضا ضمانة لتقاسم السيطرة على السلطة بين القوى السياسية المتنوعة والتيارات الفكرية المختلفة وفقا لاوزانها النسبية.

وأكد التقرير ان الكويت شهدت على مدار السنوات الاخيرة، انتخابات برلمانية متلاحقة، حيث لم يكمل مجلس الامة مدته القانونية البالغة اربع سنوات، خلال ادوار الانعقاد من 2003 حتى الآن، الى الدرجة التي دعت بعض التحليلات الى اطلاق «مواسم الانتخابات» على هذه المرحلة، والتي اتفقت على ان هذه الانتخابات احدثت تغييرا معينا وان تحفظت بعضها على مدى التغيير.

المشاركة الانتخابية

تقاس درجة المشاركة السياسية بعدد من المؤشرات، التي ترصد اعداد المرشحين، وعدد القوى والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات، وعدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية، واجمالي الاصوات، ونسبة الادلاء بالاصوات، والاصوات الباطلة، والاصوات الصحيحة. كما ان قرار المشاركة للناخب الكويتي من عدمه لا يعود الى الالتزام بمقاطعة او مشاركة التيارات السياسية بقدر ما يرتبط بالقرار الشخصي للفرد بالخروج من المنزل والذهاب لصناديق الاقتراع ادراكا منه لاهمية الحدث او لامبالاة منه بما يجري.

أعداد المرشحين

وفيما يتعلق بعدد المرشحين في انتخابات مجلس الامة على مدار ما يقرب من خمسة عقود، فقد تزايد، في اغلب الاحيان، من انتخابات سابقة الى انتخابات لاحقة، وفقا لطبيعة البيئة الداخلية الخاصة بدولة الكويت. فقد بلغ عدد المرشحين في المجلس التأسيسي 1962 (73 مرشحا) والمجلس الاول 1963 (205 مرشحين) والمجلس الثاني 1963 (202 مرشح) والمجلس الثالث 1971 (222 مرشحا) والمجلس الرابع 1975 (257 مرشحا) والمجلس الخامس 1981 (447 مرشحا) والمجلس السادس 1985 (261 مرشحا) والمجلس السابع 1992 (278 مرشحا) والمجلس الثامن 1996 (230 مرشحا) والمجلس التاسع 1999 (491 مرشحا) والمجلس العاشر 2003 (246 مرشحا) والمجلس الحادي عشر 2006(249 مرشحا) والمجلس الثاني عشر 2008 (272 مرشحا) والمجلس الثالث عشر 2009 (211 مرشحا).

نسب المشاركة

اوضح «اتجاهات» ان نسب المشاركة التصويتية في الانتخابات البرلمانية التي شهدتها الكويت منذ استقلالها، تعد من اعلى المعدلات في المنطقة العربية. فقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي (90٪) والمجلس الاول (85٪) والمجلس الثاني (67٪) والمجلس الثالث (52٪) والمجلس الرابع (60٪) والمجلس الخامس (90٪) والمجلس السادس (85٪) والمجلس السابع (83٪) والمجلس الثامن (82٪) والمجلس التاسع (81٪) والمجلس العاشر (80٪) والمجلس الحادي عشر (77٪) والمجلس الثاني عشر (60٪) والمجلس الثالث عشر (58٪).

وبالتدقيق في هذه النسب، يمكن ابداء عدد من الملاحظات بشأن حالة المشاركة السياسية في الكويت، ترشيحا او انتخابا، على نحو ما توضحه النقاط التالية:

● المتوسط العام لنسبة المشاركة التصويتية في انتخابات مجلس الامة الكويتي يتراوح بين 80٪ و85٪، وهي نسبة مرتفعة تعود الى ان البرلمان هو المحرك الرئيسي للتعاطي المجتمعي مع العمل السياسي والتطور الديموقراطي.

● الارتفاع الكبير في اعداد الناخبين مقارنة بالعدد الذي سجل في انتخابات اول مجلس امة عام 1963. فبعد ان كان عدد الناخبين يقارب الـ 17 الف ناخب في عشر دوائر انتخابية ازداد ليصل الى حوالي 400 الف ناخب وناخبة في خمس دوائر انتخابية يصوتون لانتخاب 50 عضوا، بينما كان عدد الدوائر الانتخابية بين عامي 1981 و2006 هو 25 دائرة.

● الانخفاض الملحوظ في اعداد المرشحين خلال اخر انتخابات نيابية 2009، حيث بلغ عددهم 211 مرشحا بمن فيهم 16 مرشحة، وهو اقل عدد منذ العام 1963.

● مازال الاقبال الضعيف على المشاركة الانتخابية مستمرا في هبوطه منذ حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية في 16 مايو 2005. فقد شهدت انتخابات 2008 تراجعا كبيرا، وكذلك انتخابات 2009، حيث لم تصدر اي احصاءات رسمية بهذا الخصوص من قبل وزارة الداخلية، الا ان معظم القراءات تشير الى ان الاقبال لم يتعد 58٪، وهي من اقل معدلات المشاركة منذ الحصول على الاستقلال في بداية عقد الستينيات من القرن العشرين. لعل هناك سببين لهذا الانخفاض الملحوظ في نسبة الاقبال على التصويت:

السبب الاول، هو ان الناخبات في كل الانتخابات كان لديهن اقل نسبة اقبال، ولم يسعين الى التصويت، الامر الذي يمكن ارجاعه الى مواجهة المرأة لظرف استثنائي تطلب منها دخول المعترك الانتخابي دون جاهزية او توافر دافعية.

السبب الثاني، يتمثل في تدني الثقة في العملية السياسية من ناحية، واخفاق المستقلين او الكتل السياسية المنظمة، في جذب الناخبين من ناحية ثانية، فضلا عن الممارسات السلبية سواء من جانب وزراء في الحكومة او اعضاء في البرلمان والصدامات المتكررة بينهما، والتي ادت الى اعاقة متبادلة سواء على المستوى التشريعي او على المستوى الاقتصادي التنموي.

● اختلاف اولويات الناخب الكويتي من مشاركته في انتخابات مجلس الامة من مرحلة لاخرى، وفقا لنوعية القضايا المثارة على الساحة الداخلية، ومنها زيادة الرواتب والحد من ارتفاع الاسعار، الرعاية الصحية، النهوض بالتعليم، القضية الاسكانية، اسقاط القروض، حل مشكلة البطالة، الاهتمام بالموارد البشرية، التنمية الاقتصادية، محاربة الواسطة والفساد الاداري وتطبيق القانون، الاهتمام بقضايا الشباب والرياضة، حل مشكلات غير محددي الجنسية (البدون)، تطوير المرافق والبنية التحتية، حل المشكلات المرورية، القضاء على تجار الاقامات وحل مشاكل العمالة الوافدة، الاهتمام بالمعاقين والمتقاعدين، الحفاظ على الوحدة الوطنية، تحقيق الامن ومكافحة الجريمة، التعاون بين السلطتين، وحماية المال العام، وغيرها من قضايا الرأي العام.

● ان ما يسمى بـ «الاغلبية الصامتة» هو الذي يحسم معدلات الاقبال على المشاركة في انتخابات مجلس الامة، نظرا لغيابها كطرف عن ساحات المواجهة السياسية بين الحكومة وقوى المعارضة تحت قبة المجلس. ومن ثم، فان النسبة العالية لمشاركة الناخبين الكويتيين ترتبط طرديا بنسبة التغيير المرتفعة في تركيبة مجالس الامة المتعاقبة، وهو ما يظهر جليا في حالة اجراء الانتخابات وفقا لنظام جديد، وكذلك وجود مزاج عام في اوساط الناخبين يدفع في اتجاه التغيير.

أسباب كثافة المشاركة الانتخابية

يمكن تفسير الكثافة في المشاركة التصويتية في اغلب انتخابات مجلس الامة، استنادا الى العوامل التالية:

● الاستقطاب السياسي الذي تقوده الكتل السياسية، وخاصة بين التيارين الاسلامي والليبرالي، يمثل الملمح المهيمن على تفاعلات المشاركة السياسية، حيث كان للاستقطاب الاثر الفعال في تجنيد القواعد الشعبية لتلك الكتل للمشاركة في الانتخابات.

● الانتماءات القبلية والعائلية شكلت محددات رئيسية للسلوك التصويتي للكويتيين خلال الانتخابات البرلمانية، وبدلا من ان تسهم القوى السياسية في التخفيف من حدة هذه الانتماءات، اتجهت الى توظيفها وأخذها في الاعتبار عند اختيار مرشحها.

● غياب ظاهرة مقاطعة بعض قوى المعارضة السياسية في الكويت للانتخابات البرلمانية، التي شهدتها تجارب عربية اخرى

● التطور المتلاحق للتجربة البرلمانية في الكويت رغم المآخذ عليها والانتقادات الموجهة اليها، يعطي دفعة للمواطنين للمشاركة في الانتخابات الدورية، لان غياب المشاركة يعني عدم المشاركة في بناء الديموقراطية وتطور الوطن.

سبل تفعيل المشاركة الانتخابية

هناك العديد من السبل التي يمكن عبر تبنيها الارتقاء بالمشاركة في العملية الانتخابية، ومنها: استعادة ثقة المواطن الكويتي في العملية السياسية باعتبارها من المتطلبات الضرورية لدفع المشاركة السياسية، وهذه مسؤولية مختلف الكتل السياسية وقوى المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

كما ان ثمة ضرورة لاعادة النظر في التقسيم الحالي للدوائر الانتخابية، بحيث تتساوى الى حد كبير نسبة الناخبين المسجلين الى عدد ممثليهم في كل دائرة من دوائر الدولة. والاكثر من هذا الخيار وذاك التبني المجتمعي في الكويت للنهج الديموقراطي، فاذا كانت للديموقراطية متطلباتها وأبعادها المؤسسية القانونية والسياسية، فانه لا يقل اهمية عن ذلك، بل يأتي في مقدمته، وجود قوى سياسية واجتماعية تؤمن بالديموقراطية وتعمل من اجل ترسيخ مقوماتها وقواعدها، بحيث تصبح كنموذج يحتذى من جانب قطاعات عريضة من الرأي العام الداخلي، تدفعه الى المشاركة في العملية الانتخابية.

خالد المضاحكة

أعداد المرشحين في 2009 هي الأقل منذ انتخابات 1963

انتخابات 2008و2009 شهدت تراجعاً كبيراً في إقبال الناخبين منذ المجلس الأول

تدني الثقة في العملية السياسية وراء الانخفاض في إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع في انتخابات 2008 و2009

أعداد الناخبين والمرشحين في انتخابات مجلس الأمة "1963 - 2009"

الفصل التشريعي	عدد الدوائر الانتخابية	عدد المرشحين	عدد الناخبين (بالألف)	نسبة المشاركة في التصويت
المجلس التأسيسي 1962	10	73	11288	٪90
الأول 1963	10	205	16899	٪85
الثاني 1967	10	222	26796	٪67
الثالث 1971	10	183	40246	٪52
الرابع 1975	10	257	52993	٪60
الخامس 1981	25	447	41953	٪90
السادس 1985	25	261	56848	٪85
السابع 1992	25	278	81440	٪83
الثامن 1996	25	230	107169	٪82
التاسع 1999	25	491	112882	٪81
العاشر 2003	25	246	136715	٪80
الحادي عشر 2006	25	249	340248	٪77
الثاني عشر 2008	5	272	361684	٪60
الثالث عشر 2009	5	211	384790	٪58